المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية

إعداد:
د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية
- إيسيسكو -

صفحة أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل:

تتعاظم المهام وتكبر المسؤوليات كلما كانت الرسالة التي يوجه إليها الاهتمام ويدور حولها العمل المطلوب القيام به، جليلة القدر عظيمة الشأن ذات أهداف سامية تستحق التضحية وبذل الجهد وإفراغ الوسع من أجل تحقيقها.

فليست المهام والمسؤوليات سواء، وليست كل رسالة أو فكرة أو مبدأ من المبادئ، في المستوى الذي يتطلب حشد الطاقات وتعبئة القدرات وتضافر الجهود، وإنما يعظم أمر المهام بعظمة قيمة الأفكار التي تخدمها، وبسمو المبادئ التي تقوم عليها، وبجلال الرسالة التي تعمل من أجلها.

وليس أجل وأعظم وأرفع شأناً من الرسالة الإسلامية التي أخرجت الناس من الظلمات إلى النور، وهدت الإنسانية إلى سبل الخير والعدل والحرية، المسؤولية والمساواة في الحقوق والواجبات، فهي الرسالة الحضارية بحق، وهي الرسالة الإنسانية بلا جدال، لأنها تهدف إلى خير الإنسان في كل زمان ومكان، ولذلك فإن المهام التي ترتبط بالرسالة الإسلامية هي من رفعة القدر وسمو المنزلة بمكان، لأنها تخدم الإنسان من حيث هو إنسان وكفى، ولأنها موجهة إلى مصلحتة في المقام الأول، ومهتمة بترقية الحياة وتطويرها نحو الأرقى والأفضل، والرسالة الإسلامية بهذا المفهوم الواسع والمدلول العميق، هي رسالة حضارية بكل ما في الحضارة من معان رفيعة ومضامين إنسانية سامية.

فالمهمة الحضارية، إذا نظرنا إليها من خلال هذه الرؤية، هي مهمة إسلامية، لأن الإسلام هو الحضارة الراقية في كل أبعادها وتجلياتها، ولأن دعوة الإسلام هي الدعوة إلى بناء الحضارة، ورسالته إنما هي موجّهة إلى أساس الإنسان ليصنع الحضارة على الأرض.

وعلى هذا الأساس، فإنه ما من نشاط يقوم به الإنسان من منطلق إسلامي، يهدف به إلى الخير العام، وإلى تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة، إنما هو يصبُّ في اتجاه الارتقاء بالحضارة الإنسانية في كل أنحاء العالم.

من خلال هذا المنظور، نبحث المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية في الإطار الأوسع، وهو مواجهة الأمة الإسلامية للتحديات، بما يقتضي ذلك من معالجة حضارية لتلك التحديات، ولكننا نمهد لذلك بتحديد المفاهيم وضبط المصطلحات، حتى تتبين لنا معالم الصورة، وتتجلى المعاني التي نقصد إليها بالوضوح التام.

أولاً: في مفهوم المهمة الحضارية.

يتوضح المفهوم الحقيقي للمهمة الحضارية، من تحديد مدلول الحضارة من حيث هي. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يسوقها الباحثون المختصون للحضارة، فإن ثمة تعريفاً محدداً للحضارة يصح أن نقول إنه تعريف جامع مانع، وهو أن كل إبداع إنساني في ميادين العلوم والآداب والفنون، وكلّ تفوّق في مجالات تنظيم الحياة وتيسير سبيل العيش وتحسين العلاقات الاجتماعية بين مجموعة بشرية في إقليم ما، وكل سعي نحو الرقيّ والتقدّم والازدهار، وكل نزوع إلى تعمير الأرض وتكريم الإنسان وبناء العمران وتقوية أواصر الإخاء الإنساني، وكل نشاط إنساني يصدر عن هذه القيم والمعاني وينطلق من قواعد فكرية صحيحة وتصورات ذهنية سليمة، ويقوم على مبادئ إنسانية، إن ذلك كلّه هو الحضارة التي يتفيّأ ظلالها الإنسان، بغض النظر عن جنسه ومعتقده ولسانه.

ومن تعريفات مصطلح(الحضارة) أيضاً، أنها تعبير عن منظومة العقائد والقيم والمبادئ، وجماعُ النشاط البشري في شتى حقول الفكر والعلوم والآداب والفنون جميعاً، لا فرق بين فن وآخر، وما يتولَّد عن ذلك من ميول ومشارب وأذواق تصوغ نمطاً للسلوك، وأسلوباً للحياة، ومنهجاً للتفكير، ومثالاً يُحتذى ويقتدى به ويسعى إليه.

والحضارة أعمق دلالة وأرحب أفقاً وأبعد مدىً في التعبير عن الروح التي تسري في مجتمع من المجتمعات، وهي بذلك أعمّ من (الثقافة) التي هي إلى الجوهر والهوية والخصوصية أقرب منها إلى المظهر والمخبر والطابع العام للحياة الإنسانية في بيئة اجتماعية ذات خصوصيات ومميزات تصطبغ بها. أو كما قال توينبي " الحضارة تشمل .. ولا تشملها غيرها ".

واستناداً إلى هذا المفهوم، فإن الحضارة تنشأ من تفاعل ثقافات متعددة المشارب، ويشارك في صياغة ملامحها وتشكيل خصائصها، شعوب من أعراق شتى تنتمي إلى ثقافات متنوعة تصب جميعها في مجرى عام تتشكل منه الحضارة.

والحضارة لا طابع عرقي لها، وهي لا ترتبط بجنس من الأجناس، ولا تنتمي إلى شعب من الشعوب، على الرغم من أن الحضارة قد تنسب إلى أمة من الأمم أو إلى منطقة جغرافية من مناطق العالم على سبيل التعريف ليس إلاّ، بخلاف الثقافة التي هي رمزٌ للهوية، وعنوانٌ على الذاتية، وتعبير عن الخصوصيات التي تتميز بها أمة من الأمم، أو يتفرّدُ بها شعبٌ من الشعوب.

فالحضارة هي وعاء لثقافات متنوعة تعددت أصولها ومشاربها ومصادرها، فامتزجت وتلاقحت، فشكّلت خصائص الحضارة التي تعبر عن الروح الإنسانية في إشراقاتها وتجلياتها، وتعكس المبادئ العامة التي هي القاسم المشترك بين الروافد والمصادر والمشارب جميعاً.

ولكل حضارة مبادئ عامة تقوم عليها، تنبع من عقيدة دينية، أو من فلسفة وضعية،حتى وإن تعددت العقائد والفلسفات، فإن الخصائص المميزة للحضارة، تستمد من أقوى العقائد رسوخاً وأشدها تمكناً في القلوب والعقول ومن أكثرها تأثيراً في الحياة العامة، بحيث تصطبغ الحضارة بصبغة هذه العقيدة، وتنسب إليها، فتكون النسبة صحيحة، لصحة المبادئ التي تستند إليها، ومثال ذلك الحضارة الإسلامية.

والحضارات الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية تتفاوت فيما بينها في

موقفها من المادية والروحية، فمنها ما يغلب عليه الجانب المادي، ومنها ما يغلب عليه الجانب الروحي، ومنها ما يسوده التوازن بينهما.

والحضارة الإسلامية هي نتاج لتفاعل ثقافات الشعوب التي دخلت في الإسلام، سواء إيماناً وتصديقاً واعتقاداً، أو انتماءً وولاءً وانتساباً، وهي خلاصة لتلاقح هذه الثقافات والحضارات التي كانت قائمة في المناطق التي وصلت إليها الفتوحات الإسلامية، ولانصهارها في بوتقة المبادئ والقيم والمثل التي جاء بها الإسلام هداية للناس كافة.

والحضارة الإسلامية نوعان:

النوع الأول - حضارة إسلامية أصيلة وتسمى حضارة الخلق والإبداع، وقد كان الإسلام مصدرها الوحيد، وعرفها العالم لأول مرة عن طريق الإسلام.

والنوع الثاني - حضارة قام بها المسلمون في الأمور التجريبية امتداداً وتحسيناً، كما عرفها الفكر البشري من قبل، وتسمى حضارة البعث والإحياء.

فالحضارة الإسلامية بهذا المفهوم الجامع الشامل العميق، هي إرث مشترك بين جميع الشعوب والأمم التي انضوت تحت لوائها، وشاركت في بنائها، وأسهمت في عطائها، وهي الشعوب والأمم التي كوّنت وشائج الأمة الإسلامية ونسيجَها المُحْكَم.

فليست الحضارة الإسلامية حضارة جنسٍ معيّن فتكون بذلك حضارةً قومية تنتمي إلى قوم مخصوصين، ولكنها حضارة جامعة شاملة للأجناس والقوميات جميعاً التي كان لها نصيبُها في قيام هذه الحضارة، ودورها في ازدهارها وتألقها، وفي امتداد تأثيرها ونفوذها إلى العالم الذي كان معروفاً خلال القرون التي سطع فيها نجمُها واتسع إشعاعها وامتدَّ نفوذها.

ومادات الحضارة هي النزوع الدائم نحو الارتقاء بالإنسان وبالحياة

عموماً، فإن نقيض الحضارة هو التخلف عن ركب التقدم الإنساني، وهو الهمجية والوحشية، بل إن نقيض الحضارة هو الجاهلية بمعنى من المعاني.

فالحضارة إذن، هي الاستثمار الأمثل للقيم الدينية وللبمادئ الإنسانية، وهي خلاصة الإبداع الإنساني والجهود التي تبذل على مستوى الفرد أو الجماعة، لترقية الإنسان من كافة النواحي، حتى يصير إنساناً متحضراً، يصنع الحضارة، ويدفع بها بصورة مستمرة نحو المزيد من التقدم، ويعمل جهده من أجل تجديد نظمها، وتطوير مظاهرها، وضخ دم جديد في شرايين الحضارة، لتكون في صعود مطرد، وفي تقدم دائم، لتزدهر الحياة، وليرتقي الإنسان في مدارج الكمال بالمشيئة الإلاهية، فيؤدي رسالته، وينهض بالمهمة التي اختاره الله تعالى لإنجازها في هذه الحياة.

وعلى هذا الأساس، وفي ضوء هذه التفسيرات، فإن المهمة الحضارية، هي باختصار شديد، العمل على ازدهار الحضارة، انطلاقاً من مبادئ حضارية، وبأساليب متحضرة. فليست مهمة حضارية، مهما يكن تأثيرها في الأرض، الخروج عن القيم والمبادئ والمثل الرفيعة التي قامت عليها الحضارة الإنسانية، وليس من المهمة الحضارية في شيء، استغلال التقدم الحضاري للإفساد في الأرض، وللإساءة إلى الكرامة الإنسانية، وللإضرار بالمصالح الإنسانية العليا.

وبهذا التفسير، يمكن لنا أن نرسم الإطار العام للمهمة الحضارية، في ضوء الظروف الدولية الحالية، وفي ظل واقع العالم الإسلامي:

- الحفاظ على القيم الدينية والعمل على نشرها على أوسع نطاق، بالمنهج القويم وبالأسلوب الرشيد، حتى تبلغ رسالة الإسلام إلى الناس كافة. وهنا يدخل السعي من أجل إظهار صورة الإسلام، بصورة صحيحة، لأن ثمة من يبذل الجهد ويفرغ الوسع وينفق المال لغرض إظهار صورة الإسلام، بصورة غير صحيحة، فتكون النتيجة عكسية، وَيَضُرُّ الإسلام والمسلمون من حيث أُريد لهم النفع.

فالنهوض برسالة الدعوة إلى الإسلام بالحكمة، والموعظة الحسنة، وبالتي هي أحسن، لا بالجهل والخفة والنزق والتزمت والتشدد، هو مهمة حضارية في المقام الأول، لأن رسالة الإسلام دعوة إلى الحضارة الراقية التي تحترم كرامة الإنسان، وتعلي من شأن العقل، وتنشر مبادئ العدل والمساواة، وتبشر بالأخوة الإنسانية.

- حماية الكيان الإسلامي، على جميع المستويات، سواء في ذلك الكيان الإسلامي الوطني على مستوى الدولة بحماية مقوماتها والحيلولة دون المساس بمكوناتها وبالمبادئ والاختبارات التي وقع الإجماع عليها وقامت عليها هذه الدولة أو تلك من دول العالم الإسلامي، أي بالتعبير القانوني الدستوري، عدم المساس بالنظام العام، لأن في ذلك إضعافاً للكيان الإسلامي جملة وتفصيلاً، وعلى الصعيدين الخاص والعام، أما المستوى الثاني لحماية الكيان الإسلامي، فهو مستوى الوطن الإسلامي الكبير، أو ما نصطلح عليه بالعالم الإسلامي، أو عالم الإسلام، وذلك بتجنب أي عمل من شأنه أن يضعف الوحدة الإسلامية، أو يؤثر سلباً على المجهود الإسلامي المشترك لتقوية الكيان الإسلامي الكبير.

- العمل من أجل الازدهار الإنساني العام، من خلال تعزيز التعايش والحوار بين الحضارات والثقافات والتعاون على استتباب الأمن والسلام وإقرار مبادئ القانون الدولي وإشاعة القيم الدينية والإنسانية التي قامت عليها الحضارات عبر العصور، وينطلق العمل في هذا المجال من الإيمان بالمصير المشترك، وبالإخاء الإنساني، وبوحدة الأصل، والإيمان بالمسؤولية المشتركة مع جميع البشر للعمل من أجل بناء عالم أفضل يخلو من الحروب والأزمات والتوترات، ويحترم فيه القانون الدولي، وتلتزم فيه الأسر الدولية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- العمل على تحقيق التقدم في مجالات المعرفة بصورة عامة،بالتفوق في العلم والتجديد في الثقافة والإبداع في الآداب والفنون، لأن في ذلك

ازدهار في الحياة ، وحلاً للمشكلات التي تعترض سبيل المجتمعات الإنسانية من خلال البحث العلمي المتفوق. كما أن في ذلك دعماً للتنمية الشاملة التي تتطور إلى التنمية المستدامة التي تضمن حياة أفضل، بمشيئة الله.

- التعاون على محاربة الشرور والمظالم في كل مكان،ويندرج ضمن ذلك العمل على التنديد بكل أشكال الانحراف في السلوك الإنساني الذي يؤذي الأفراد والجماعات ويلحق الضرر بالمجتمعات الإنسانية ويهددها في استقرارها وأمن وسلامة كياناتها، ومن ذلك محاربة التطرف والتشدد والعنف والإرهاب بكل صوره وأشكاله، وإيلاء أكبر الاهتمام لإبطال مفعول هذه الآفات والتضييق على الفئة المنحرفة والضالة التي تقترفها، والسعي من أجل توعية المجتمع بالمخاطر والأضرار التي تنتج عن ارتكاب هذه الأفعال المنافية للدين.

وهكذا يتبين لنا من هذا التفصيل للمهمة الحضارية، أن جميع ما يتفرع عنه هذا المفهوم، يدخل ضمن المقاصد الكلية للرسالة الإسلامية،بحيث يمكن أن نضع في موضع (المهمة الحضارية) في هذا السياق، (الرسالة الإسلامية)، فلا نكون بعيدين عن النتائج ذاتها، ولذلك فإن المهمة الحضارية هي الفضيلة الكبرى، وهي من جملة الفضائل التي إن عمل بها في المجتمع،على أي مستوى من المستويات، كانت خيراً وبركة على الجميع.

وبهذا المفهوم الذي حددنا معالمه وأوضحنا عناصره، تكون المهمة الحضارية مهمة ذات مدلول شامل ومعنى عام، لا تقبل الفصل في عناصرها والتمييز بين أهدافها. وبيان ذلك أنه يتعذر تقسيم المهمة الحضارية وفق المقاييس التي تعتمد في القضايا والموضوعات الجزئية، وذلك تأكيداً لشمول مفهوم الحضارة في حد ذاتها، التي هي بطبيعتها ذات جوانب متنوعة وتتكون من عناصر متعددة.

ولا يخفى أن تقسيم المهام من حيث هي، وفقاً للمقاييس المعمول بها، من ثقافية، إلى فكرية، إلى سياسية إلى اجتماعية، لا ينسجم مع شمول المفهوم

الإسلامي للعمل العام، لأن هذا المفهوم لا يقبل بطبيعته التجزئة. ولذلك فإن المهمة الحضارية التي هي كما أسلفنا، مهمة إسلامية روحاً ومحتوى وغاية، تستوعب جميع الجوانب وتغطي مختلف النواحي الآنفة الذكر.

وهذا الامتداد في الأهداف، والشمول في الوسائل، والبعد في الرؤية إلى الآفاق الواسعة، يجعل من المهمة الحضارية، مهمة متميزة عن سائر المهام، إذ أن ليس كل مهمة تندرج في هذا الإطار الواسع، وليست كل مهمة تكتسب هذه الأهمية ، وليست كل مهمة ترتقي إلى هذا المستوى الرفيع من سمو المقصد ونبل الهدف.

فالمهمة الحضارية تدور حول محور أساس، وهو خدمة الحياة الإنسانية، بترقية عقل الإنسان ووجدانه، وبالارتفاع بالمجتمعات الإنسانية عموماً إلى المستوى الأرقى الذي تسود فيه قيم الخير والحرية والكرامة والتقدم نحو الأفضل والأحسن.

ويمكن القول إجمالاً إن مكارم الأخلاق وفضائل المعاملة والسلوك والنشاط البشري على وجه العموم، تختزل في المهمة الحضارية، مما يجعلها من صميم مهام الرسالة الإسلامية التي تنهض بها المنظمات الإسلامية في كل زمان ومكان.

ثانياً: المنظمات الإسلامية/ من التأسيس إلى التأصيل.

ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن مفهوم (المنظمة الإسلامية) هو من المفاهيم الحديثة، وإن مصطلح (المنظمة) في حد ذاته، هو أيضاً حديث النشأة، ويستوي في ذلك (المؤسسة)، و(الجمعية)، و(الهيئة)، و(الرابطة) أيضاً، بالمعنى الذي ينصرف إلى المنظمة والمؤسسة والجمعية والهيئة والرابطة، وينطوي هذا المفهوم بادئ الأمر، على دلالة قانونية وعلى معنى سياسي بالدرجة الأولى، على اعتبار أن مصدر(المنظمة) من نظم ينظم تنظيماً، وما من تنظيم إلا ويقوم على أساس مقتضيات قانونية، ليكتسب شرعيته، فإذا انحرف عنها، فقد موجبات ديمومته.

فمفهوم (المنظمة) إذن، على إطلاقه، مفهوم مدني،قانوني في الصميم، سياسي في العمق، اجتماعي في المحتوى، يفيد قيام هيئة ذات النفع العام، على أساس معتمد لدى الدوائر الرسمية التي تملك قانوناً حق الترخيص بإنشاء مثل هذه الهيئات والمنظمات التي تعمل في المجال الإسلامي، على أن تكون ذات أهداف واضحة مبينة في ميثاقها، أو قانونها الأساسي، أو اللائحة التنظيمية التي تعتمدها، ولا تتعارض هذه الأهداف، على أي نحو من الأنحاء، مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا مع النظم والقوانين السائدة في المحيط الذي تنشأ فيه.

ولقد ظهرت المنظمات الإسلامية في العالم الإسلامي، في النصف الأول من القرن العشرين وكان ظهورها بادئ الأمر، محدوداً للغاية مما أضعف تأثيرها في المجتمعات الإسلامية، إذ لم يتيح لها أن تقوم بدور المنوط بها، ولم يقدر لها أن تثبت وجودها، وتلفت إليها أنظار النخب المثقفة المهتمة.

ويلاحظ هنا في هذا السياق، أن ظهور المنظمات الإسلامية ارتبط في أول عهدها بالعمل الإسلامي على المستوى الأهلي، إذ لم تنشأ المنظمات الإسلامية التي ترتبط ببعض حكومات دول العالم الإسلامي، إلا في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، وذلك قبل أن تنضج الظروف لإنشاء المنظمات الإسلامية الرسمية في إطار العمل الإسلامي المشترك، بعد قيام منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٢، بإعلان عن إنشاء أمانتها العامة، في المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الخارجية الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٢.

ويندرج تحت مفهوم (المنظمة الإسلامية)، كل جهاز يقوم على قواعد إدارية وهيكلية تنظيمية، ويهدف إلى خدمة القضاء والشؤون الإسلامية في أحد حقول العمل الإسلامي،سواء أكان هذا الجهاز منظمة، أم مؤسسة، أم جمعية، أم وكالة، أم هيئة.

ويشمل مفهوم (المنظمة الإسلامية) على مستوى ثان، الجامعات، المعاهد، والمدارس التي تختص بالدراسات الإسلامية وتجعل من خدمة الثقافة الإسلامية المهمة الرئيسة لها.

والمنظمات الإسلامية التي تندرج تحت المستوى الأول، تجربة حديثة العهد نسبياً في العالم الإسلامي، كما سلف القول، بحكم أن معظم المنظمات التي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، قد أنشئت بعد عام ١٩٧٢ . أما المؤسسات التي أنشئت قبل ذلك، فهي على قسمين؛ قسم حكومي، وقسم أهلي، فمن القسم الأول على سبيل المثال، مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف في القاهرة، ومن القسم الثاني رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

وهذا المفهوم وظيفي أكثر منه وصفي ومنطقي، لأن في الأصل، ومن حيث المبدأ، كل ما يؤسس في المجتمع الإسلامي، يجب أن يقوم على قواعد إسلامية، ويرمي إلى أهداف إسلامية، فيكون إسلامي المنطلق والمحتوى والمقصد، وبالتالي، فإن المؤسسات التي تنشأ في البلدان الإسلامية، يجب - شرعاً وعقلاً - أن تصطبغ بالصبغة الإسلامية، فتكون تبعاً لذلك منظمات إسلامية.

هذا من حيث المبدأ وأصل الأشياء وجوهر الأمور، غير أن الظروف والعوامل ولأسباب يطول شرحها، أصبح من المعتاد، ومن المصطلح عليه، بل من المتعارف عليه، أن تحمل أسم (المنظمة الإسلامية) تلك المؤسسة التي تعنى بالشؤون الإسلامية، وتهتم بالقضايا الإسلامية،وتختص بكل ماله صلة بالعمل للإسلام عقيدة ودعوة وثقافة وحضارة وتراثاً. وبذلك صارت كل منظمة أو مؤسسة تعمل في هذه الدائرة، هي منظمة أو مؤسسة إسلامية، وفقاً لهذا المفهوم الذي على أساسه نتعامل مع المنظمات الإسلامية بصفتها المبدئية والوظيفية معاً.

وعلى كل حال، فإن المفهوم الوظيفي للمنظمات الإسلامية يجعل منها

الهيئات التي تنهض بمسؤوليات العمل الإسلامي، كل في حقل تخصصه، وفي الإطار الذي وضع له، وطبقاً للمبادئ والأسس والأهداف التي حددت له.

ثالثاً: واقع المنظمات الإسلامية اليوم.

إن مقتضيات المنهج السليم في دراسة حالة ما، أو تحليل وضع من الأوضاع، ربط تلك الحالة وذلك الوضع بالمحيط العام في جوانبه المتعددة. ولذلك فإن المنظمات الإسلامية يندر أن تخرج عن هذه القاعدة المطردة، فهذه المنظمات جزء لا يتجزأ من الأوضاع العامة ، وهي من صميم الواقع في العالم الإسلامي، متأثرة به، وخاضعة له، ومتجاوبة معه، لا سبيل لها إلى أن تنفصل عنه، فهي تقوى ويشتدّ عودُها بقدر ما تسري القوة والصحة والحيوية في الكيان الإسلامي كلِّه، والعكس صحيح. فهذه المنظمات إذن، تعبر تعبيراً يتفاوت من منظمة إلى أخرى، عن طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، كما تعبر عن محصلة الأوضاع التي يعيشها العالم الإسلامي.

ولكن لهذه القاعدة استثناء نجده ملموساً في طائفة من المنظمات الإسلامية التي استطاعت أن تتغلب على الظروف المحيطة بها، وأن تتجاوز الصعوبات، وأن ترتقي إلى مستوى من النجاح يشهد لها بالإدارة الجيدة، وبالأداء الراقي، وبالتأثير الإيجابي والفاعل الذي تحدثه في المحيط الذي تعمل فيه، فليست كل المنظمات الإسلامية على شاكلة واحدة، ولكنها تختلف من محيط إلى آخر، ومن ظرف إلى آخر، ويتَفاوَتُ، أداؤها من إدارة إلى أخرى.

ومن هذه الزاوية، ننظر إلى المنظمات الإسلامية، فنراها على مستويين اثنين:

- المستوى الأول: منظمات إسلامية ذات الطابع العام، سواء أكانت تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، أم تدخل في إطار المؤسسات الحكومية المرتبطة بالسياسات التي تضعها الدول وتتبناها، على تنوع هذه المؤسسات

وتعددها، بحيث تشمل المنظمات، والهيئات، والوكالات، والجامعات، والمعاهد، والجمعيات، والمجامع، ويكاد يكون القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو ضعف الموارد المالية الذي يؤدي إلى ضعف في الموارد البشرية، كما يؤدي إلى محدودية التأثير في المحيطين المحلي والإقليمي، والإسلامي العام، وهو الأمر الذي يترتب عليه قصور ملحوظ في تحقيق الأهداف المرسومة، سواء عند التأسيس، أو تلك الأهداف التي ترسمها الهيئات العليا المشرفة على هذه المؤسسات، في اجتماعاتها الدورية، كالمؤتمرات العامة، والمجالس التنفيذية، ومجالس الأمناء، ... إلخ، مما يتسبب في خلق حالة من عدم الثقة الكاملة في قدرة العديد من هذه المؤسسات على الوفاء بالمهام المناطة بها.

- المستوى الثاني: المنظمات الإسلامية الأهلية،وهي التي يعبر عنها (بالمؤسسات أو المنظمات الإسلامية الشعبية)، على ما في هذا التعبير من خلل منهجي؛ لأنه في الواقع، كل مؤسسة إسلامية شعبية، باعتبار أن النشاط الذي تقوم به موجه إلى الشعب، إن لم يكن موجهاً في الأساس، إلى الشعوب الإسلامية كافة.

وتخضع هذه المؤسسات في الجملة لعدة ضغوط، يأتي في مقدمتها شح متزايد في الموارد المالية، ووقوع بعضها تحت تأثير الجهات المانحة التي قد لا تكون دائماً متجاوبة تجاوباً كاملاً، مع الأهداف التي أنشئت هذه المنظمات للعمل من أجلها، مما يؤدي في بعض الأحيان، إلى الانحراف - الذي يكبر أو يصغر - عن الخط المرسوم، ويتم ذلك على حساب مصداقية العمل الإسلامي، مما يؤدي بالتالي، إلى نتائج سلبية تؤثر في مسار العمل الإسلامي، بدرجة أو بأخرى.

وهناك في بعض الحالات، قدر من التداخل بين المستويين، بحيث تنعدم الفوارق بينهما، بمعنى أن العوامل التي تؤثر في المنظمات الإسلامية في المستوى الأول، تكون هي العوامل ذاتها التي تؤثر في منظمات المستوى الثاني.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن لكل مستوى ظروفاً تكتنفه، ومناخاً يسود فيه، ومواصفات تختص به.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة على صعيد العالم الإسلامي، أدت إلى نشوء الوضع الراهن الذي تعيشه المنظمات الإسلامية، منها الظروف التي مرت بها البلدان الإسلامية طوال العقود الأخيرة، سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، مما كان له التأثير القوي - ايجابياً وسلبياً - على مجمل الأنشطة التي يقوم بها العمل الإسلامي المشترك، وهو الأمر الذي انعكس على هذه المنظمات، فنال من مصداقية بعضها، وأضعف مردودية بعضها الآخر، وحتى المنظمات التي استطاعت أن تتغلب على هذه العوامل وتتجاوزها، لحقت بها آثار من المناخ السائد في المحيط الذي تتحرك داخله.

ومن العوامل التي تسببت في إضعاف المنظمات الإسلامية في غالبيتها، إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، تكالب القوى المناهضة للإسلام وللأمة الإسلامية، وتآمرها، وكيدها، وإجماعها على النيل من هذا الدين القيم، وتمزيق صف المسلمين، وتشتيت جهودهم، وعرقلة كل مسعى يرمي إلى تضامنهم ووحدتهم واجتماع أمرهم على ما ينفع الأمة ويمكث في الأرض.

ولكننا لا نرد قصور بعض المنظمات الإسلامية وضعفها إلى العوامل الخارجية على وجه الإطلاق، وإنما نقول بوجود قدر من التأثير الخارجي في نشوء هذه الظاهرة، وإن المسلمين يتحمّلون نصيبهم من المسؤولية في كل الأحوال.

ويمكن القول إن نجاح بعض المنظمات الإسلامية في القيام بدورها المرسوم لها، هو في حد ذاته، ظاهرة من الظواهر الصحية التي تسود العالم الإسلامي، إذ إنه ليس من المنهج السديد الحكم بصورة إجمالية، على المؤسسات الإسلامية جميعاً، لأن من بينها المؤسسة الناجحة في أداء رسالتها، والمتعثرة في إنجاز مهمتها، ومن بينها أيضاً، المؤسسات التي يتراوح عملها بين النجاح والإخفاق، لسبب من الأسباب.

ولكن، وبصورة عامة، يمكن لنا أن نسجل في هذا المقام، أن نسبة النجاح في أداء المنظمات الإسلامية لوظائفها، لا تتناسب مع مستوى الأهداف المخطط لها، ولا تستجيب للآمال المعلقة عليها منذ إنشائها وإلى اليوم.

رابعاً: الرسالة المتجددة للمنظمات الإسلامية.

وباعتبارها قنوات للعمل الإسلامي المشترك ومنابر لإسماع صوت الإسلام الحق المبرأ من الهوى والغرض وتبليغه إلى مختلف الآفاق، فإن الرسالة المتجددة للمنظمات الإسلامية التي هي جوهر المهام الحضارية التي يتعين عليها أن تنهض بها، تسير في الاتجاه الذي حددنا من قبل، ووفق المعايير التي اعتمدناها عند استعراضنا لوظائف المهام الحضارية إجمالاً.

وتأسيساً على ذلك، نستطيع أن نقول إن المنظمات الإسلامية بصورة عامة، ودونما استثناء، يجب أن تلتزم الأهداف المحددة للمهام الحضارية، وأن تعمل من أجل تحقيقها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تكون هذه المنظمات، أداة التنوير الإسلامي، وسيلة للتجديد الحضاري، وقناة للتعاون الإنساني من أجل بناء علاقات دولية سليمة تقوم على قواعد القانون الدولي، وتستند إلى مبادئ الإنسانية المستمدة من روح الأديان السماوية، تعمل في كل الظروف من أجل ازدهار الحضارة وتقدم العالم ورفاهية البشرية، واستتباب الأمن والسلم الدوليين.

فالمهام الحضارية للمنظمات الإسلامية، من خلال هذا المنظور، وتأسيساً على هذا المفهوم، بالغة الأهمية وجليلة القدر، لا ينهض بها سواها، ولا سبيل إلى النكوص عنها، لأنها ترتبط بمهمة أسمى هي تجديد البناء الحضاري للعالم الإسلامي على أسس أقوى، وخدمة أهداف الأمة الإسلامية في التقدم والرقي والازدهار، وفي تعزيز الوحدة الإسلامية وتقوية روابط التعاون الشامل بين دول العالم الإسلامي انطلاقاً من قاعدة التضامن الإسلامي.

ومن صميم المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية في هذه المرحلة، الرد الواعي والمقنع على الحملات العدوانية التي تستهدف الإسلام عقيدة وثقافة وحضارة، وتروج للأباطيل والترهات، وتنسب إلى المسلمين تهماً باطلة، وتحرض الرأي العام العالمي ضدهم، وتظهر بمظهر الجماعات البشرية

المتوحشة المتعطشة للدماء والمحرضة على العنف والإرهاب، وهي مهمة بالغة الأهمية شديدة الحيوية، تشكل جزاءاً لا يتجزأ من الرسالة الحضارية المتجددة للمنظمات الإسلامية.

وعلى الرغم من تعدد المنظمات الإسلامية في هذه المرحلة وتنوع اختصاصاتها، سواء أكانت منظمات حكومية، أم منظمات أهلية، فإن ثمة عدداً محدوداً منها يتصدر قائمة المنظمات الإسلامية الفاعلة والمؤثرة.

فعلى الصعيد الرسمي، نذكر منها منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يتفرع عنها ويعمل في إطارها، من منظمات ومؤسسات وهيئات إسلامية تعمل في قطاعات متعددة تكاد تغطي ميادين التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة.

ومن المنظمات الإسلامية الفاعلة في ساحة العمل الإسلامي المشترك، والتي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، المنظمة الإسلامية في التربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - التي تأسست في عام ١٩٨٢، والتي تضم في عضويتها حتى الآن إحدى وخمسين دولة من أفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية. وتنهض هذه المنظمة على نحو بالغ التأثير واسع الامتداد، برسالة حضارية سامية تخدم قضايا الإسلام والمصالح العليا للعالم الإسلامي في مجال اختصاصها، وفي حدود الإمكانات المتوافرة لديها.

كذلك يعد البنك الإسلامي للتنمية، وهو منظمة إسلامية على كل حال بالمعنى الواسع وبالمعيار الذي اعتمدناه، من أهم مؤسسات العمل الإسلامي للتنمية، ومن أنجحها في أداء رسالتها الحضارية السامية، وهنا لابد من أن نشير إلى أن البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب تخصصه في المال والاقتصاد، فإن له اهتمامات ونشاطات في مجال التربية والتعليم والثقافة، وعلى سبيل المثال، نشير إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يشترك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في تنفيذ مشروع حضاري كبير، وهو إعادة كتابة لغات الشعوب الأفريقية المسلمة بالحرف العربي، وفي السنة ما

قبل الماضية، اشترك البنك والمنظمة في عقد ندوة دولية كبرى في الرباط حول واقع اللغة العربية وآفاق مستقبلها.

وعلى صعيد المنظمات الإسلامية الأهلية، فإن ما يتصدر الواجهة منها دون أدنى شك، رابطة العالم الإسلامي التي تعد نموذجاً راقياً ومثالاً رفيع المستوى للنجاح في العمل الإسلامي المشترك في قنواته عير الحكومية، ويكفي أن نشير في هذا السياق، إلى أن للرابطة حضوراً في معظم أنحاء العالم، وهي تؤدي خدمات جلى للإسلام وللمسلمين، وقد تطورت الرابطة وتوسع نطاق عملها وامتد إشعاعها إلى مختلف الآفاق.

وتنهض رابطة العالم الإسلامي برسالة حضارية إسلامية سامية. كما تنهض بهذه الرسالة منظمتان إسلاميتان أخريان، وإن لم تكونا تحملان أسم المنظمة، وهما الأزهر الشريف الذي يقوم بدور بالغ الأهمية، سواء في محيطه المحلي أو على الصعيد العالمي الأوسع، ولدور الزهر الشريف ولرسالته الحضارية، تأثير واسع في الحياة الإسلامية المعاصرة، وهو في العمل الذي يقوم به وفي امتداد حضوره وإشعاع نفوذه الروحي والثقافي والفكري والتربوي، يعد مثالاً متميزاً للمنظمة الإسلامية الناجحة. فالأزهر بهذا المعنى، منظمة إسلامية ناجحة شديدة التميز.

وتأتي جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في مقدمة المنظمات والجمعيات الإسلامية الأهلية التي لها حضور في أنحاء عديدة من العالم، وهي جمعية تنهض برسالة سامية وتؤدي مهمة حضارية بالغة التأثير. وللمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تعاون مثمر مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، خاصة في أفريقيا، حيث نعمل معاً في تنفيذ برنامج خاص بنشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في دول الساحل الأفريقي، وهي الدول التي تتعرض لهجوم ثقافي وديني كاسح من طرف القوى الدولية التي تناهض الإسلام وتحارب اللغة العربية والثقافة الإسلامية.

ولقد سقت هذه الأمثلة للدلالة على أهمية الدور الذي تقوم به

المنظمات الإسلامية الناجحة، سواء الحكومية أو الأهلية، وهو الدور الذي يجب أن يتسع مداه ويمتد تأثيره إلى مختلف المنظمات الإسلامية الأخرى في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وفي المجتمعات الإسلامية في المهجر، للقيام بالمهام الحضارية التي يتطلبها العصر، وتقتضيها مرحلة التحولات الحضارية التي يعيشها العالم الإسلامي.

صفحة أبيض